

ظاهرة الجريمة وعلاقتها بالتحويلات الحاصلة في المجتمع الجزائري

د.جهد الغرام جامعة المدية

الملخص :

عرفت المجتمعات البشرية الجريمة منذ أقدم العصور بوصفها من أخطر الظواهر الاجتماعية في كل المجتمعات البشرية وينظر للمجرمين على أنهم فئة مرفوضة اجتماعية لسبب ما تلحقه جرائم بالمجتمع من أضرار تطل أمه واستقراره. وللحالة الاجتماعية أهمية كبرى في إحداث الجريمة بدليل أن السلوك الإجرامي يتزايد في المدن الصناعية عنه في الأرياف، كما أن كثرة السكان بمجتمع ما قد تدفع الأفراد لممارسة السلوك الإجرامي لكسب العيش بالسبل السهلة والفرد في المدينة الكبيرة ، أما في الريف فإن الشخص الريفي تربطه علاقات اجتماعية وطيدة، والمجتمع الجزائري شهد تغيرات وأحداث مهمة كغيره من المجتمعات إذ أنه تعرض في العصر الحديث للعديد من الظروف والتحويلات أهمها العشرية السوداء أواخر التسعينيات كما عاصر فترة استعمارية طويلة نتج عنها ما نتج من أضرار اقتصادية واجتماعية وسياسية سنحاول من خلال هذه الدراسة ربطها بظاهرة الجريمة.

abstract:

The social situation of great importance in bringing crime with evidence that criminal conduct is increasing in the industrial cities than in rural areas , and the large number of people a community may push individuals to exercise criminal behavior to earn a living in ways easy and the individual in the big city , but in the countryside , the person is rural with close social relationships , the Algerian society has witnessed changes and important events Like the other communities , as he had been in the modern era for many conditions and shifts the most important terrorism late nineties as a contemporary period of colonial long resulted in what resulted from the severe economic, social and political will try through this study linked to the crime .

مقدمة

إن الجريمة من الناحية الاجتماعية يعتبر حكما قيميا، تصوره الجماعة على بعض تصرفات أفرادها سواء عاقب القانون على هذه التصرفات أملا، ولذلك فانه لابد في عملية التفريق بين السلوك السوي والسلوك الإجرامي الانحرافي في الاستناد إلى معايير وقيم اجتماعية معينة من خلال دراسة التحولات الحاصلة بالمجتمع الذي يعتبر الأساس الذي يجب الاستناد إليه للتفرقة بين الفعل السوي والفعل المنحرف أو غير السوي، فالجريمة من الناحية الاجتماعية تمثل تعارضا بين السلوك الاجتماعي وسلوك الفرد، فان المتتبع للمجتمع الجزائري بعد الاستقلال يلاحظ ان السمة التي تميز بها هي التغيرات و التحولات الكبيرة في جميع المجالات، الاقتصادية منها و الاجتماعية و السياسية و الثقافية و التربوية، و ذلك لما أفرزته من أنماط أخلاقية في السلوك الاجتماعي للإفراد و المتمثلة في العادات و التقاليد و الاتجاهات و القيم ، حيث لم تتمكن هذه المخططات التنموية من ترسيخ الكثير من القيم و السلوكات النابعة من ثقافة المجتمع وخصوصيته أو جعلها مقياسا لكل ما يعمل على بلوغه من تقدم علمي و رقي ، حيث يلاحظ تباين واختلاف هذه الأنماط السلوكية بين المجتمع حتى في الفرد نفسه و ذلك تبعا لضعف عملية التفاعل بين المجتمع و الأنماط السلوكية في حد ذاتها، و عليه يستطيع المتفحص لواقعنا الاجتماعي في الوقت الراهن ان يحصى العديد من مظاهر الانحراف، و في كثرتها تنبئ بوضع اجتماعي غير مرغوب فيه.

إن ظهور الجريمة في المجتمع الجزائري المعاصر وتطورها بهذا الشكل مرتبط أساس والواقع الاجتماعي الباني والنظام الاجتماعي المبني على هذا النظام الذي اختزل العديد من الإجابات والتي غالبا ما تكون مشروعة من قبل الكتل الاجتماعية الأكثر هشاشة والتي لم تملك الإجابات لهذه التساؤلات في غالب الأحيان فتتشأ مثل هذه الأفعال الإجرامية والتي غالبا ما تتطور بشكل رهيب فما هي معوقات التنظيم الاجتماعي المبني المؤسس للفعل الإجرامي ؟ و ما هي علاقة التحولات الحاصلة في المجتمع الجزائري بظاهرة الجريمة؟

أولا : الجريمة

الجريمة ظاهرة اجتماعية سلبية تعبر عن خلل وارتباك وبعثرة العلاقات الاجتماعية وبالسلوك الاجتماعي وتجسد طبيعة التناقضات في المتغيرات الموضوعية والذاتية المؤثرة في بيئة الإنسان وحياته الاجتماعية وتشخص ماهية المشكلات الإنسانية التي يعاني منها الفرد والجماعة على حد سواء⁽¹⁾، فالجريمة من الناحية القانونية: هي كل عمل مخالف لأحكام قانون العقوبات، فهي عمل لا أخلاقي تنفر منه النفوس⁽²⁾.

ومن جهة النظر النفسية فهي سلوك متعمد وغير مشروع يصدر عن مصادر نفسية وهي الكبت والاضطراب الداخلي لإشباع احتياجات تدفع الفاعل نحو السلوك المنحرف وتماديه في ارتكاب الجريمة. أما من وجهة النظر الاجتماعية فقد برزت اتجاهات عديدة فالأول يرى ان الجريمة هي جمع أنماط السلوك المضاد للمجتمع أي الضرر بالمصلحة الاجتماعية، أما الثاني فيركز على الضبط الاجتماعي وما

يتضمنه من معايير تحكم السلوك، أما الثالث فيتمثل في محاولة إيجاد صياغة تعريف الجريمة ويشمل جمع الأفعال الإجرامية والأفعال الخارجة عن المعايير الاجتماعية التي تخضع للعقاب⁽³⁾.

أما من وجهة نظر العلماء فلهم تعاريف أخرى فعالم الاجتماع الفرنسي (إميل دور كهاريم) يعرف الجريمة على أنها ظاهرة طبيعية تمثل الضريبة التي يدفعها المجتمع ويتحمل الفرد آثارها.

ويعتقد (سذرلاند) ان الجريمة سلوك تحرمه الدولة لضرره بها ويمكن ان ترد عليه بعقوبة، أما العالم (وليم بونجيه) فيرى ان الجريمة هي فعل يقترف داخل جماعة من الناس تشكل وحدة اجتماعية وتضر بمصلحة المجتمع ويعاقب عليه بعقوبة أشد قسوة من مجرد رفضها القانوني⁽⁴⁾.

أما العالم (تارد) فيقول عن الجريمة أنها تتكون من الظواهر الاجتماعية الأخرى وتتأصل في المجتمع عن طريق (التقليد والمحاكاة) فلهذين العاملين أهمية كبرى في المجتمعات من حيث ممارسة العادات والتقاليد عن طريق عاملين (التقليد والمحاكاة).

عرف العالم (كارفو) الجريمة على أنها: عمل ضار وبذات الوقت يجرح المشاعر التي اتفق على تسميتها بالمشاعر الأدبية لجموع الناس⁽⁵⁾.

ولكي تأخذ الجريمة الصفة الإجرامية فلا بد هنا أن تتضمن بعض الخصائص التي توضحها عن المشكلات الاجتماعية الأخرى ومن هذه الخصائص انه يجب ان يحدث سلوك الجريمة أو السلوك المرتكب ضرر للمصالح العام وبصورة فعلية لكن التفكير في ارتكاب الضرر لا يكفي وحده لأنه يشكل جريمة فالنية في ارتكاب الجريمة والتفكير بها عن دون ارتكاب الفعل الحقيقي لا يؤخذ به قانونياً، أما الخاصية الثانية فهي يجب ان يكون هذا الضرر محرماً قانونياً ومعرفاً في قانون العقوبات ووجوب توافر القصد الجنائي أي الشخص الذي يرتكب الفعل الضار حرمة القانون وهو ممتلك حرية الإرادة.

ومن الاتجاهات التي فسرت الجريمة هو الاتجاه النفسي الذي كان يمتاز بمدخل فردي، أي تأكيده على نوازع الفرد وميوله وتكوينه النفسي من دون ان يراعي الظروف الاجتماعية، إضافة إلى ان الكثير من الأفعال النفسية التي تعد منحرفة من الوجهة السيكلوجية قد لا تمثل الجريمة بحد ذاتها ، فان الجريمة بالمعنى النفسي هي أي فعل أو سلوك يمثل انتهاكا ل قواعد السلوك الاجتماعي المعبر عنه بالقانون الجنائي والتي تحدد لها الشرع عقاباً يتناسب مع خطورتها، وان التعريف الإجرائي والذي يتناسب مع الدراسة هي أنها " أي فعل أو أي حدث يرتكبه الفرد ويتعارض مع ما يسود المجتمع من قوانين وأعراف وقيم التي تحدث التغيرات في المجتمع ومؤسساته المختلفة التي تؤدي إلى ظهور العديد من المشكلات والجريمة هي إحدى هذه المشكلات"⁽⁶⁾.

وهناك عدة مدارس تناولت موضوع الجريمة كلا حالته حسب اختصاصها وحسب مفاهيمها، فمن هذه المدارس هي: المدرسة الاجتماعية، النفسية، القانونية، الجغرافية وغيرها من المدارس التي تناولت هذا الموضوع ، و قد تطرقنا هنا إلى واحدة من اهم هذه المدارس و هي المدرسة الاجتماعية التي تعتبر من أهم المدارس التي أكدت على أهمية العوامل الاجتماعية ونادت بان المجرم هو نتاج وحصيلة المجتمع.

ثانياً: السلوك الإجرامي

هناك العديد من النظريات التي تناولت تفسير السلوك الإجرامي المعقد والحقيقة تشير أن غالبية علماء الإجرام لا ينكرون أن علم الإجرام لا زال قاصراً عن تقديم نظرية علمية كاملة في مجال السياسة وظل مطلب السياسة شغل العلماء الشاغل، وما زال علماء الجريمة المعاصرون يحاولون العثور على تفسير نظري كامل لسبب السلوك الإجرامي.

السلوك الإجرامي هو سلوك بشري يشترك مع السلوك الغير إجرامي في كثير من الأشياء وعلى هذا فيجب أن يفسر ضمن الإطار العام الذي يستخدم في تفسير السلوك البشري العام، فقد ظهر كثير من الالتباس فيما يخص السلوك الإجرامي ويرجع ذلك إلى فشل الباحثين بتعريف وتحديد وضبط مستويات أو درجات التفسير، وهنا يشمل هذا التحليل أنه يمكن نقد علماء الإجرام في تفسير السلوك الإجرامي في مستوى من مستوياته بعيداً عن سبب حدوثه فالفقر مثلاً ظرف من الظروف التي تساعد على تطور السلوك الإجرامي بسرعة ولكن ذلك درجة من درجات التفسير المتعلق في تطور السلوك الإجرامي ولكنه ليس العامل المسبب لحدوث السلوك الإجرامي، فمن المستطاع وضع نظرية اجتماعية للسلوك الإجرامي من وجهة نظر الجماعة المحلية المجتمع أو أي جماعة أخرى⁽⁷⁾.

فنتيجة للبحوث والدراسات العلمية الخاصة بالجريمة والمجرمين والتي استندت على السلوك الإجرامي فقد توصل العلماء في بحوثهم في هذا المجال إلى أن هناك عوامل عديدة لها دور في إحداث السلوك الإجرامي سوف نتطرق في هذا المجال إلى ثلاثة من هذه العوامل:

1. دور التربية والتعليم في السلوك الإجرامي (التحصيل العلمي): لا تنحصر الجرائم التي يعاقب عليها قانون العقوبات بالأفراد الذين تكون مستوياتهم الثقافية والعلمية متدنية ومنخفضة بل تتجاوز هؤلاء إلى المثقفين والمؤهلين ثقافياً وعلمياً، والجرائم التي يرتكبها المعنيون والمثقفون تسمى بجرائم (ذوي الياقات البيض) التي لا تظهر في كل مكان، حيث تعتبر من أشد الجرائم وأخطرها وتعتبر أخطر من الجرائم الاعتيادية، التي يعاقب عليها القانون لأنها ترتكب بطريقة ذكية ومدروسة وتجلب الضرر لعدد كبير من المواطنين وتعرض سلامة وأمن المجتمع للخطر وترزع ثقة المواطنين بأصحاب الوظائف والمهن.

2. دور العوامل الاقتصادية في السلوك الإجرامي: تعتبر العوامل الاقتصادية من أهم العوامل المسؤولة عن السلوك الإجرامي في المجتمع ذلك أن ظاهرة الجريمة لا يمكن فصلها بأي حال من الأحوال عن الظروف الاقتصادية التي يمر بها المجتمع فالجرائم ما هي إلا ردود فعل للأوضاع الاقتصادية الصعبة التي يعيشها الأفراد والجماعات، وكما أن دور الجريمة تزداد في فترات الهبوط والكساد الاقتصادي وفي فترات التحولات الاقتصادية السريعة التي يشهدها المجتمع⁽⁸⁾.

3. دور التحضر والتصنيع في السلوك الإجرامي: حيث تكثر الجرائم في البيئات الحضرية والصناعية ونقل أو تنعدم في البيئات الريفية والقروية، نظراً لتعدد الحياة في المجتمع الحضري والصناعي وبساطتها في المجتمع الريفي والقروي، لهذا يعتقد الإجرام بأن الوسط الاجتماعي المعقد والمركب

كالوسط الصناعي مثلا الذي يعتبر سببا من أسباب الجريمة والجروح، فالمجتمع الحضري الصناعي قد يخلق الشخصية الإجرامية ويوفر الظروف الموضوعية والذاتية التي تنمو وتترعرع فيها الشخصية الإجرامية ويعطي التفسيرات العلمية والمبررات العقلانية لظهور الجريمة وانتشارها وبلورتها في المجتمع الصناعي⁽⁹⁾.

ثالثا: مفهوم الظاهرة الإجرامية من الناحية السوسيولوجية

يمكن القول بأن الجريمة من الناحية السيكولوجية سلوك إنساني شاذ يسبب القلق في المجتمع وقد اختلف العلماء بشأن المعنى الاجتماعي للظاهرة الإجرامية لذا أن بعض العلماء يرون أن هذا المعنى مؤسس على الأخلاق بينما يرى البعض الآخر أنه مؤسس على القيم الاجتماعية والقسم الذي يرى أن المعنى الاجتماعي للظاهرة الإجرامية مؤسس على الأخلاق انقسم على نفسه إلى قسمين :

الفريق الأول يرى أن العلاقة بين الجريمة والأخلاق إنما ترتبط بمخالفة بعض القواعد الأخلاقية .

بينما يرى الفريق الآخر أنه مرتبط بكافة القواعد الأخلاق ويتزعم الفريق الأول العالم الإيطالي جاروفالو (garo falo) ويقول: "إن الجريمة كل فعل أو امتناع تم اعتباره جريمة في كافة المجتمعات المتدينة"³¹

أما الفريق الثاني فقد ربط بين الجريمة ومخالفة كل قواعد الأخلاق ويتزعمه راد كيف براون (radeclif brown) ويقول: "إن الجريمة هي انتهاك العرف السائد مما يستوجب توقيع الجزاء على منتهكيه"⁽¹⁰⁾.

إن الانحرافات تختلف من حيث درجة انتباه الناس لها في المجتمع فبعض الجرائم مثل الخطف وهتك العرض بالقوة والقتل والسرقة المسلحة تعتبر من الجرائم الواضحة التي تخلي شعورا قويا بعدم الرضا في المجتمع

رابعا : معوقات التنظيم الاجتماعي و دافع الإجرام

يحدد اغلب علماء الاجتماع أربعة معوقات جزئية للتنظيم الاجتماعي تؤدي الى زيادة و توسع ظاهرة الاجرام و هي:

- 1_صراع المصالح والقيم: الذي ينتج عن الاختلافات الحاصلة بين مصالح الجماعات الاجتماعية المتدرجة على السلم الاجتماعي الذي تؤدي في بعض الأحيان إلى تصادم قيمها ومصالحها الناتج عن طموحهم حول مستوى معيشتهم الأمر الذي يبلور عندهم نوعا من المنافسة على السلم الاجتماعي .
- 2_صراع الالتزامات الأدوار والمكانات الاجتماعية : من الطبيعي أن يشغل الأفراد عدة مكانات اجتماعية ويمارسون عدة أدوار مكانية في وقت واحد مثال على ذلك فقد يشغل الفرد موقعا كأب ويمتلك عضوية في حزب سياسي ويشغل نجارا ومشارك في نقابة مهنية حرفية وله عضوية فيها أي يشغل عدة مكانات في وقت واحد وهذا يتطلب منه ممارسة عدة توقعات دورية خاصة بهذه المكانات التي يشغلها وإنه من

الطبيعي أن يحصل تقطعا في التزاماتها الأمر الذي يوصل شاغل هذه المواقع ويوصل ويمارس دورها إلى تقاطعات دورية تسبب له مؤثرات واضطرابات سلوكية واجتماعية.

3_ تنشئة مغلوطه: تعني التنشئة إكتسابات مهارات ومعارف وقيم ومواقف واتجاهات تتطلبها الأدوار الاجتماعية لكي يتم إشغال مواقع إجتماعية يتطلبها البناء الاجتماعي من أفراد إلا أنه غالبا ما تحدث أغلاط في تطبيق هذه والمستلزمات المنشئة يقع لها أحد الأبوين أو كلاهما معا فيحصل انحرافا في أدائها أو تحدث تغيرات سريعة ومفاجئة لأحد المعايير أو أنماط النسق الاجتماعي الأمر الذي يؤدي إلى إرباك الوالدين لأدائهما الدوري في هذا الضرب من مسؤولية التنشئة أو يحصل عراك اجتماعي سريع لا يستطيع الأبوين مواكبته فيخفقا في أداء مهمة التنشئة فيقع الأبناء في تفكك تنشئي لا ذنب لهم فيه لأنهم لم ينشأ وعلى ما تم تغييره من قبل أبويهم أو معلمهم أو عملهم فيبقى كل واحد متمسكا ومتزمتا بدوره التقليدي على الرغم من التحولات الاجتماعية التي حصلت فيحصل تصادما بين كل واحد منهما مما يولد ذلك تفككا مهينا.

4_ اتصالات اجتماعية مغلوطه:

قنوات اتصال الأفراد داخل النسق الاجتماعي أمر مهم خاصة داخل الجماعات المحلية لأن الفرد فيها لا يستطيع أن يمارس دوره فيها دون الاعتماد على اتصالاته مع الآخرين وطلب مساعداتهم في أدائها وهذا مطلب من الجميع كي ينشطوا مجتمعهم المحلي وليس لتعارض مصالح وقيم الأفراد دخل في هذه المغالطات الإتصالية⁽¹¹⁾.

خامسا: الفعل الإجرامي من منظور الحتمية الاجتماعية

ان النظام الاجتماعي المبني ممثل في غالب الأحيان بانحرافات سلوكية تحدده مجموعة من المؤشرات التي تدلنا على وجود مشكلات اجتماعية قائمة داخل المجتمع وتوضح أيضا بأنه هناك من أفراد ممن لا يتماثلون مع توقعات الدورية المرتبطة بمكانتهم الاجتماعية ، بتعبير آخر إنه مرتبط تقنيا بالدور والمكانة الاجتماعية التي يشغلها الفرد أكثر مما هو مرتبط بالمعايير الاجتماعية والآداب والقيم الاجتماعية العامة ، إذ لكل دور متطلباته الخاصة به، فإذا لم يلتزم الفرد بها ويؤديها حسب متطلباتها الاجتماعية تعد ذلك الفرد منحرفا عن دوره المناط له ما قبل مكانته الاجتماعية لذا فإن وسائل الضبط الاجتماعية تعمل على إعادة المنحرف سلوكيا عن دوره إلى مستلزمات دوره و الالتزام بها وأدائها والقيام بمتطلبات دوره المنسوب له و الذي ورثه اجتماعيا.

هذا الانحراف الأدائي للدور الاجتماعي للفرد لا تجعله تحت طائلة القانون الوضعي أو يحصل على عقوبة قانونية بل إن نظرة المجتمع لانحرافه لا تكون مستساغة أو محبة فالطبيب - على سبيل المثال - إذا تصرف تصرفا لا يليق بمهنته الإنسانية ولا يلتزم بمتطلبات دوره كطبيب أثناء عمله .يعني ذلك أنه انحراف عن مستلزمات دوره الأمر الذي يؤثر على مكانته كطبيب إذ تقل في نظر الناس مكانته لكنه لا يحصل عقوبة جزائية⁽¹²⁾.

فبناء على ما تم التطرق إليه حول التنظيم الاجتماعي المؤسس للفعل الإجرامي يمكن القول أنه مرتبط أساسا بالدرجة الأولى بالسلوكيات المنحرفة والتي غالبا ما ليحكمها القانون و يبقى البعد الثقافي الوحيد الذي يسعى إلى ضبط مثل هذه السلوكيات ، فإلى أي مدى يبقى السلوك الاجتماعي كفعل إجرامي ميكروسكوبي عامل يساهم في تطور الجريمة؟ و ما هي العناصر المرتبطة بهذا الفعل؟

يقول العلماء بالحمية الثقافية، وذلك باعتبار أن الثقافة تؤدي إلى التغيير الاجتماعي، فالمجتمع نتاجا أخرجه الثقافة المختلفة مثل العادات والتقاليد، والعرف، النظم الاجتماعية، وكذلك العناصر الثقافية المادية، إن الثقافة تتغير عن طريق تجمع العناصر أو المكونات وقد تفتقد العناصر الثقافية القديمة أثناء عملية التغيير وقد تستمر العناصر القديمة ويعيش جنبا إلى جنب بصورة تختلف أو تتغير فيها أنماط السيادة أو التساند لكل منها .

إن الفعل الإجرامي في معظم الأحيان بالثقافة التي تأتي خارج المجتمع كما في عملية الاحتكاك و الاتصال المباشر بالثقافات والمجتمعات الأخرى، فوسائل الإعلام المختلفة من مذياع و تلفزيون وصحافة و بينما لها تأثير في التغيير الاجتماعي ، فالطراز العربي كان هو السمة في منشأتها الدينية والسكنية، و إزاء الاتصالات الفكرية والثقافية أصبح طرازنا السكني أوربيا أو أوربيا شرقيا، كذلك في فنونا من غناء وموسيقى وفنون تشكيلية من تصوير ونحت وزخرفة إذ أصبحت هي الأخرى شرقية أو أوروبية بعد أن كانت شرقية خالصة⁽¹³⁾.

سادسا: الفعل الإجرامي من منظور التغيير الاجتماعي

إن التغيير الاجتماعي المرتبط أساسا بثقافة المجتمع يعتبر غاية في التعقيد لأنه مرتبط بالجانب التفاعلي ما بين الأعضاء في جميع البنيات الاجتماعية ، وإن أي فهم للفعل الإجرامي على مستوى هذه البنيات يقتضي فهم الجوانب الخفية المحركة للفعل الإجرامي في بعده الميكروسكوبي على مستوى هذه البنيات الاجتماعية ، إلى أي مدى يمكن أن تكون السوسيولوجيا عاملا يسهم في الحد من خطورة هذه الأفعال الإجرامية الخالصة ، لذا تعارفنا بأن الفعل الإجرامي فعلا موجود على مستوى جميع البنيات و لا يعترف باللون، الإقليم والجغرافيا بناء على المعطيات الموجودة على مستوى ميدان هذه البنيات ، وذلك باتساقها للفعل الإجرامي بتقديم التحليل والنقد الموضوعي كظاهرة اجتماعية ويتجاوز النظرة التي تكتفي بتقديم تبريرات لهذا الفعل خارج إطار النظرة التي تدعى الحمية الاجتماعية للفعل الإجرامي؟-

-الفعل الإجرامي من منظور الحمية الاجتماعية: يقول أصحاب هذا الاتجاه أن التغيير الاجتماعي يحدث نتيجة التعديل الذي يقع في العائلة و الجماعات الإنسانية ، حيث تؤدي التغييرات التي تحدث للجماعات إلى تغييرات في السلوك المتوقع والنماذج الاجتماعية السائدة بما تجربه من قواعد ومقاييس ، وهناك أربعة نماذج من التغييرات الاجتماعية تؤدي إلى تغيير اجتماعي وهي :

-التغير في كثافة السكان .

-التعديلات التي تحدث في التكوين الجنسي أو العمري.

-التغيرات التي تحدث في عدد وأنواع وحدات الجماعات.

-ظهور نماذج جديدة من الجماعات أو اختفاء نماذج قديمة.

وتؤدي هذه التغيرات التي تحدث في الجماعات إلى تغيرات اجتماعية توافقية، عن طريق تغير الحاجات الجماعية التي كان السلوك الجماعي يقوم بها، ذلك أن حاجات الأسرة الحضرية الصغيرة أو المنعزلة تختلف أساسا عن حاجات الأسرة الريفية الكبيرة بذاتها، كذلك فإن الأسرة الريفية الكبيرة يمكن أن تقوم بعدة وظائف تعجز عنها الأسرة الحضرية، يضاف إلى ذلك تغيرات التوقعات الاجتماعية بتغير عدد و نموذج وحجم وتعقد البناء الاجتماعي.

واعتبر البعض الآخر أن الثورات و الحروب التي يخوضها أو يتعرض لها المجتمع من العوامل التي تعجل بحدوث التغير الاجتماعي، وذلك لما يترتب عنها من تغير اجتماعي سريع في كل الأوضاع والنظم الاجتماعية السائدة.

ونظر البعض إلى الصراع باعتباره عملية اجتماعية تلعب دورا بارزا في إحداث التغير الاجتماعي ، وقد أدى الصراع إلى خلق وحدات اجتماعية كبرى ، وفي تأكيد أو تدعيم التدرج الاجتماعي، وقد أثر الصراع الدولي في العصر الحديث تأثيرا عميقا في البناء الاقتصادي والسياسي للمجتمعات ، و في السياسات الاجتماعية ومعايير السلوك⁽¹⁴⁾.

إن الحتمية الاجتماعية تفرض على المجتمعات التغير على جميع المستويات حتى وإن كان هذا التغير قاسيا نوعا ما نتيجة المخرجات المرتبطة به في الكثير من الأحيان، ولكن قد نستبق المخرجات المخرجات غير المرغوب فيها وذلك بان لا نجعل من التغير الاجتماعي على مستوى البنيات خاضع لمنطق العشوائية والمصادفة في التعامل معه وذلك بدراسته وفق معايير موضوعية وخطة إستراتيجية تجعل من مخرجات الفعل الاجتماعي عقلانيا يعمل على تحقيق وإشباع جميع الحاجات خاصة الاقتصادية و الاجتماعية منها، وبذلك تكون مختلف اهتمامات وتساؤلات وتطلعات الكتل الاجتماعية على مستوى النظام الاجتماعي محملة بإجابات على مستوى الواقع، وبذلك نكون قد ساهمنا في الحد من مختلف الظواهر الاجتماعية الممثلة في الفعل الإجرامي عند بدايتها.

سابعا: مظاهر التحول الاجتماعي في الجزائر و علاقته بظاهرة الجريمة

إن الجزائر كغيرها من المجتمعات النامية ارتقت مدارج لا بأس بها في سلم النمو خصوصا بعد العشرية السوداء وذلك بمثابرة حكوماتها على العمل على رفع مستوى رفاهية وكفاية شعوبها من خلال ما تنفذه من خطط لإنعاش اقتصادها و القضاء على الجريمة بكل أشكالها، وتندرج هذه الجهود تحت مسمى التغيير المقصود أو المخطط جراء من شهدته الجزائر من تحولات تمثلت في جوانب مهمة من بينها:

1- تكنولوجيايات الاتصال بأنواعها المختلفة

جعلت تكنولوجيايات الاتصال الجزائر مفتوحة بمصرعيها على العالم بأسره، هذا الانفتاح حتما أدى إلى نتائج إيجابية على مستوى نمو الوعي و التفكير و إدراك قيمة العلم بصفة عامة، إلا أن هذا التغير أو

التحديث الغير مخطط بما فيه الكفاية و الغير مكيف مع مجتمع عانى من ويلات الاستعمار أكثر من قرن ونصف ولا يزال يتكبد و يدفع ثمن تلك المأساة الإنسانية من أمية وفقر ويّتم ، كان وللأسف مفروضا علينا، سلعة مجبرين على اقتناءها، و كانت سرعته فوق مقدرة الفرد الجزائري على مسايرته و تحقيق التكيف الملائم مع بيئة هجينة، أصبحت غريبة عنه، بدى ذلك في كل العلاقات الاجتماعية دون استثناء، فعلى سبيل المثال لا الحصر أصبح خروج المرأة إلى العمل مقتضى العادي عند العامة من الناس، في حين كان هذا الأمر ولو لهلة زمنية ماضية وبسيطة غير مسموح به إطلاقا، وكذلك أمور كثيرة لا يمكننا حصرها إلا في قول : "أصبح المقبول و المشروع رمزا للتخلف والتعصب وحتى الخرافة، في حين أصبح يُرى لبعض المنبوذ واللامشروع وحتى المحرم على أنه تحررا من قيود لطالما قيدت الإنسانية، وبين ذلك وذاك، وقف الفرد الجزائري حائرا أمام الذي يراه في نظره ضالة عن الطريق القويم أم يُعارضُ ويُوصَفُ بصفات تحرمة بلوغ حاجته الفطرية الملحة للانتماء لهم.

هذا الصراع أدى إلى تدبب واضح في قيم الفرد الجزائري، و أدخل الجزائر برمتها في دوامة من المشاكل الاجتماعية و السياسية و الاقتصادية ، بدى ذلك واضحا في تفاقم المشكلات الاجتماعية و انتشار الظاهرة الإجرامية ، ومشاكل أخرى كثيرة ومتعددة لا يمكن حصرها.

لقد أحدثت وسائل الاتصال المتقدمة ما يمكن أن نسميه بالصدمة الحضارية في العديد من المجتمعات ويبدو أن هذه المجتمعات خصوصا في الدول النامية وفي المجتمعات المحافظة بما فيها مجتمعنا قد باتت تخشى آثار هذا الاحتكاك الكبير بالثقافات الغربية عنها للدرجة التي دفعت بالكثيرين إلى المناداة بالعودة إلى الماضي، والتمسك بثقافة السلف ونبذ كل المستحدثات أو الأفكار الجديدة، وفي هذا السعي لأخذ بما ينفعنا من المستحدثات والتكنولوجيات الجديدة عبورا إلى العصرية مع الاحتفاظ بجوهر أصالتنا الحضارية وفي إطار قيمنا الدينية والأخلاقية، وهذا لن يتأتى إلا من خلال الدراسة العلمية الشاملة للقيم والاتجاهات والمعايير السائدة ودراسة العوامل المؤثرة فيها وتقييمها تمهيدا لتقويمها وتغييرها في ضوء ما هو مرغوب فيه عن طريق الأجهزة التربوية والإعلامية وذلك لبلوغ تحقيق التكامل بين عنصري الثقافة : العنصر المادي الذي يشمل وسائل الإنتاج والتكنولوجيا والعنصر المعنوي الذي يشمل النظم الدينية والسياسية والاقتصادية والأفكار والمعايير والقيم الأخلاقية⁽¹⁵⁾.

2- واقع ظاهرة الفقر في المجتمع الجزائري

يعتبر الفقر من أبرز المشاكل الاقتصادية والاجتماعية التي تهدد استقرار الجزائر، وقد ساهم تنفيذ الإصلاحات الاقتصادية في الثمانينات وبرامج التعديل الهيكلي في التسعينات في تفاقم ظاهرة الفقر وتدهور الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للفئات الضعيفة في ظل التحول من نظام اشتراكي اقتصادي إلى نظام تحكمه قواعد السوق ويضبطه قانون المنافسة مع وجود جهاز إنتاجي ضعيف أثر سلبا على مستوى معيشة المواطن ومن خلال الإصلاحات الاقتصادية المتخذة في الجزائر نجد إعادة الهيكلة التي

تعتمد على استخدام الأساليب الإنتاجية كثيفة رأس المال مما أثر سلبا على مستوى التشغيل بالإضافة إلى اعتماد إجراء التصفية للمؤسسات المفلسة ومع تخفيض الدينار الجزائري ، وتحديد الأسعار ورفع الدعم عن السلع الأساسية لسنة 1992 أدى إلى تخفيض القدرة الشرائية وتدهور مستوى المعيشة للأفراد لذلك نجد حوالي 14 مليون جزائري في حاجة إلى مساعدة اجتماعية، و 1.9 مليون جزائري محتاجون منهم 370 فقط يستفيدون من الحماية الاجتماعية بالإضافة إلى 169 ألف بيت قصديري على كامل التراب الوطني خاصة بالمدن الكبرى و 136 ألف بيت غير صالح للسكن، جلها مهددة بالانهيار ومع ذلك تقطنه عائلات⁽¹⁶⁾.

أصبح من المعترف به لدى الجميع اليوم، أن المشكلات الفقر لبلد ما من البلدان تؤثر وتشارك في زيادة أو التقليل من الظاهرة الإجرامية ، ولابد هنا من أخذ مفهوم الفقر في علاقته بالسلوك الاجتماعي، فإن العمل على القضاء عليها هو من العوامل الأساسية للتقدم الإيجابي للبناء الاجتماعي، لهذا قد أخذت مسألة الفقر حجما واسعا في المجتمع الجزائري ما يعتبر عاملا مساعدا في انتشار الظاهرة الإجرامية ، وليس من قبيل الصدفة أن نلاحظ العلاقة الجدلية بين الجوع والامية والتخلف الاقتصادي.

3- ظاهرة البطالة

بالرغم من جميع المجهودات التي قامت بها الدولة الجزائرية من أجل خلق مناصب عمل إلا أنها لا زالت تعاني من مشكل البطالة الذي يعتبر بابا للانحراف والجريمة ويمكن ربط مشكل البطالة في الجزائر الذي عرفته في الستينات والسبعينات بالسياسة الاقتصادية 1966-1977 والتي أعطت الأولوية للصناعة الثقيلة قبل الفلاحة وبالتالي فلم تكن مناصب العمل كافية لتغطية حاجات السكان التي سنويا التي ترتفع بنسبة 3.2% سنويا ، و من المشاكل الرئيسية في الجزائر المعاصرة مشكل الشباب وخاصة الذين تتراوح أعمارهم بين 14-17 سنة لم يستطيعوا إيجاد عمل سوى الذهاب إلى الخدمة الوطنية أسباب هذا المشكل معروفة جدا فالنظام التربوي والمهني لا يستوعب الزيادة المرتفعة للسكان، وزيادة على ذلك فإن البطالة المقنعة كانت منتشرة وسط سكان الريف حيث أن أكثر من 72% من الريفيين كانوا يملكون 22% فقط من الأراضي ، أما معدلات البطالة بين الشباب الخريجين نسبة إلى القوى العاملة الشابة (فئة العمر من 15-24)، فقد تجاوزت 40% في كل من تونس والمغرب والجزائر. وتُشير بيانات منظمة العمل العربية إلى أن ظاهرة بطالة حملة الشهادات التعليمية قد استفحلت في العديد من الدول العربية، حيث بلغت معدلات بطالة هذه الفئة إلى معدلات بطالة الأميين، ثلاثة أضعاف في الجزائر. وهذا إن دل على شيء إنما يدل أن معدلات البطالة في أوساط الشرائح الشابة من المجتمع مرتفعة، وتتجاوز المقاييس والمعدلات العالمية، ولاشك أن تفاقم هذه الظاهرة في المجتمع يُقرز جملة من الآثار والانعكاسات الاجتماعية. فهي قد تؤدي تدريجيا إلى سلسلة من الحالات المختلفة للظاهرة الإجرامية، فهي تعمل على تفكيك النسيج الاجتماعي، وإضعاف العلاقة بين الأفراد والمجتمع، حيث تجد فئة من المجتمع نفسها ملقاة على هامش المجتمع ولا تتمتع بنفس الامتيازات التي تكتسبها فئات أخرى، فانقسام المجتمع إلى طبقتين، طبقة مستقرة

في عمل ثابت وأخرى محرومة من هذا النوع من العمل يؤدي إلى تلاشي التماسك الاجتماعي والشعور بالنقص و زيادة بمعدلات الجريمة بشتى انواعها.

4- مظاهر التمايز الاجتماعي

على الرغم من أن الوضعية المالية للدولة الجزائرية مريحة في السنوات الأخيرة ،حيث شهدت أسعار البترول ارتفاعات متواترة،إلا أن جيوب الفقر ما فتئت تتنامى في المجتمع،فالرخاء المالي لم يتجسد ميدانيا،ولم تلمس العديد من الفئات في المجتمع الجزائري مثل هذا التحسن على مستوى الجبهة الاجتماعية،وهو ما يعمق من حدة الفوارق الاجتماعية على الرغم من أن الجزائر سجلت خلال السنوات الأربع الماضية أعلى مدا خيل لها،تراوحت بين 18 و 31 مليار دولار، ومع ذلك تبقى الزيادات الطفيفة المسجلة في كتلة الأجور بعيدة عن الوفاء باحتياجات المواطن الجزائري البسيط الذي ما فتئ يستيقظ على وقع زيادات في أسعار المواد الاستهلاكية الضرورية،يحدث هذا في الوقت الذي تسجل فيه مدا خيل الدولة أرقام قياسية في الارتفاع لاسيما مع الطفرة التي شهدتها أسعار البترول،غير أن ذلك لم ينعكس على واقع معيشة المواطن الجزائري الذي لاتزال قدرته الشرائية ضعيف، بسبب البطء في التصرف،وتعقيد الإجراءات،وعدم الاكتراث بمصالح المجتمع والمواطنين،فالفساد و موروثات البيروقراطية يساهم في تعطيل مشاريع النهضة الاقتصادية المنشودة، فالفساد يؤدي الفقراء بشكل غير مباشر لأنه يعرقل النمو الاقتصادي،ويكرس عدم المساواة،ويلحق الأذى بتوزيع الإنفاق العام،ومن خلال قنوات أخرى عديدة فإنه يقف عائقا أمام تخفيف حدة الفقر وقد أظهرت الدراسات الأمبريقية أن الفقراء يدفعون نصيبا من دخولهم على الرشاوى أكثر من الأغنياء،ويعتمدون على الخدمات العامة أكثر من الأغنياء⁽¹⁷⁾.

لا يخلو المجتمع الجزائري من تفشي مظاهر التمايز الاجتماعي الفاحش أحيانا،الذي ينعكس سلبا على التماسك الاجتماعي فهذه الازدواجية في المجتمع الجزائري تنمي الشعور باللامساواة عند الفئة المحرومة من العمل الثابت،كما أنها تؤدي إلى استقرار شعور بالانتماء في النسيج الاجتماعي والى زيادة ظاهرة الإقصاء والإفقار عند هذه الفئات والتي تؤدي حتما إلى تفاقم الهامشية أو أكثر إلى الجريمة بكل انواعها.

5 - مظاهر التغير الأسري

إن المجتمع البدوي والريفي في الجزائر .كما في معظم بلدان العالم في تراجع مستمر بينما المجتمع الحضري في نمو تزايد بسبب التحضر ،حيث بلغت نسبة التحضر في الجزائر 58.3 % عام 1997 بعدما كانت 49.7 % سنة 1987 هذا ما يعني أن السير السريع نحو تعميم نمط المعيشة الحضرية على السكان الجزائريين في غضون عشية وعشرينيتين ،إن هذا الانتقال من الريف إلى المراكز الحضرية أعطيناها مصطلح الحضرية فهي تعني أسلوب أو نمط حياة يتميز بها سكان المدن وتفرضه الطبيعة الإيكولوجية والاجتماعية والثقافية ،إن الحضرية هي مظهر من مظاهر التغير الأسري للأسر المهاجرة من المناطق الريفية إلى المراكز الحضرية فالحضرية هي 'الحصيلة النهائية لعملية التحضر أي هي تلك التغيرات الاجتماعية المصاحبة للتحضر بسبب إقامة الأفراد في المدن بغض النظر عن كيفية الوصول أي ذلك بالميلاد أو بالهجرة'⁽¹⁸⁾.

إن التغير الأسري الحاصل لا نقصد به ذلك التغير الكلي والراديكالي للأسر لأنه بسبب بسيط أن التغير الحاصل للأسر الجزائرية عامة سواء ريفية أو حضرية فيما يخص التوسع الإعلامي والتغير البشري في النموذج الأسري حيث "أن التغير الذي عرفه المجتمع الجزائري هو تغير شامل طال جميع البنيات الريفية والحضرية على حد سواء ويتجلى ذلك في الاختلافات البسيطة بين البيئتين" (19).

إن اعتبار المراكز الحضرية تنظيم مفتوح تخضع في تسييرها إلى قوانين وقواعد تنظيمية فإن الأفراد والجماعات الاجتماعية المتواجدة فيها ترسم في ضوء ذلك إستراتيجية تحقق من خلالها قدر من المنفعة والتكيف وإذا عدنا إلى البيئة الحضرية الجزائرية نجدها تتوفر على مجموعة من التناقضات التي تدفع الأسرة إلى التكيف معها . والمتمثلة في عجز الخدمات الحضرية نمط السكن الذي لا يتوافق مع الاحتياج وقلته هذا ما يبعث إلى خلق فضاءات عمرانية فوضوية جديدة من أجل الإيواء . وغالب ما يكون في الضواحي على أطراف التجمعات السكنية الجديدة . كل هذه الصعوبات تدفع إلى التمسك بالنسق الاجتماعي الأول التي تطبع صورتها على البناء الاجتماعي للحياة الحضرية . هذا يؤدي بنا إلى وضع فرض جديد وهو أنه ليس هناك فرق أو تباين بين الحياة الريفية والحضرية فيما يخص الذهنيات ، فالمجتمع الحضري مازال في حد ذاته يحمل بعض الخصائص المتعلقة بالمجتمع الريفي ، فالأسرة الحضرية تجمع بين الأنماط القديمة والجديدة ويبدوا هذا من خلال الأدوار والوظائف التي يؤديها الأفراد ، فتكثر مظاهر الجريمة والانحراف في البيئات الصناعية نتيجة استفحال المشكلات الاجتماعية في تلك البيئات. تتجسد المشكلات الاجتماعية في تلك البيئات أو المدن الصناعية في تفسخ العائلة والطلاق وجنوح الأحداث والأحياء المتخلفة والإدمان الكحولي والتفكك الاجتماعي. هذه المشكلات تتركز في الأفراد الذين يقعون في شباكها على ارتكاب أنواع الجرائم، فإن كثرة العناصر السكانية والفئات الاجتماعية القومية التي تتكون منهما المدينة الصناعية، أن المدينة الصناعية نتيجة لخاصيتها لأيدي العاملة تستقطب أنواع العناصر والفئات السكانية والأقليات الاجتماعية والقوميات الأجنبية، هذه الكثرة التعددية تجعل الأفراد والجماعات تنقسم على نفسها إذ تتضارب مصالحها وأهدافها، لذا فإن إخفاق الفرد في تحقيق هدفه لا يتردد عن القيام بالسلوك الإجرامي ضد الآخرين انتقاما منهم (20) .

تزداد معدلات الجرائم في المجتمع الصناعي لأن هذا المجتمع يوفر المناخ الإيجابي للمجرمين المحترفين وللشلل والعصابات الإجرامية ويؤدي إلى ظهور الجرائم المنظمة ولأسيما الجرائم الاقتصادية وجرائم المهنيين التي ترتكب يوميا بحق القاطنين من أبناء المدينة الصناعية. أن المدينة الصناعية يكثر فيها المجرمون ويتأثر الأشخاص الأسوياء عندما يكونوا على اتصال معهم وعندما يحتك السوي بالمجرم المحترف فانه سرعان ما يتأثر ويكتسب منه فنونه وخبراته وتجاربه الإجرامية ويأخذ منه أخلاقه وقيمه ومقاييسه المنحرفة ويتحلى بها حتى تصبح جزء لا يتجزأ من ذاتيته الشخصية، وبعد وهلة من الزمن تسيطر القيم الإجرامية والمنحرفة على شخصية الفرد حتى تصبح قيما سوية عنده وهنا يبدأ الفرد بارتكاب

أنواع الجرائم والمخالفات بحق المجتمع معتقدا بأنها أعمال سوية لا خلل فيها، من ما ذكر نستنتج ان المدينة الصناعية هي بيئة ملائمة لظهور الجريمة وانتشارها⁽²¹⁾ .

الخاتمة:

الجريمة ظاهرة اجتماعية وخلقية وسياسية واقتصادية قبل ان تكون حالة قانونية، وانطلاقاً من هذا المفهوم نرى أنها عبارة عن تعبير للموازنة بين صراع القيم الاجتماعية والضغوط المختلفة من قبل المجتمع، و مما لا شك فيه أن الجريمة في الجزائر مهما اختلفت أسبابها و تنوعت أشكالها و تعددت خصائصها وعناصرها ، يمكن التنبؤ بها و بمخرجاتها على اعتبار انها مرتبط بالسلوك و ممثلة في أفعال أفراد المجتمع الجزائري ، و على هذا الأساس إذا أردنا الحد من خطورة هذه الظاهرة في مجتمعنا يجب التعامل معها بالموضوعية و العلمية اللازمة ، فعلى الباحثين و العلماء في شتى اليمدان عامة و ميدان علوم الاجتماع خاصة العمل على البحث في الحلول الناجعة بناء على المعطيات المتوفرة على مستوى البناءات الاجتماعية خاصة الكبرى الغير رسمية تأخذ بعين الاعتبار الخصائص و العناصر الانثربولوجية الاجتماعية و خاصة البعد التاريخي في المجتمع الجزائري، بعبارة أخرى اذا ما أردنا الحد من الفعل الاجرامي و مختلف المسببات المحركة له و التي غالب ما يقودها التحولات و التغيرات الخطيرة الغير مرغوب فيها علينا القيام بالدراسة والتحليل للواقع المعاش في الجزائر و أهم تحولاته بمعطيات و إحصاءات دقيقة و واضحة للوصول الى نتائج سليمة يبنى على أساسها مجموعة من الحلول و الطرق للقضاء على سلبيات هذه الظاهرة التي أصبحت اليوم ظاهرة عالمية تحتاج من الجميع الدراسة و المشاركة للحد من انتشارها و توسعها.

قائمة المراجع:

1. الحسن إحسان محمد، علم الإجرام، بغداد، مطبعة المعارف ، 2001، ص266.
2. عبد الجبار عريم، نظريات علم الإجرام، بغداد، مطبعة المعارف ، ط7، 1973، ص16.
3. السيد علي الشتا، علم الاجتماع الجنائي، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، 1987، صص22-23.
4. السيد رمضان، الجريمة والانحراف من المنظور الاجتماعي، الإسكندرية، المكتب الجامعي الحديث، ص152.
5. عبد الجبار عريم، مرجع سابق ، ص84.
6. المشهداني، فهيمة كريم، التصنيع والجريمة، ط1، بغداد، مطبعة المعارف، 2009، ص44.
7. الدوري عدنان، أصول علم الإجرام، أسباب الجريمة السلوك الإجرامي ، الكويت، مطبعة جامعة الكويت، 1976، ص11.
8. عبد الجبار عريم، مرجع سابق ، صص240-249.
9. الحسن إحسان محمد ، مرجع سابق ، صص193-214.
10. طارق السيد، الانحراف الاجتماعي الاسباب و المعالجة، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية، 2001، صص99-103.
11. معن خليل العمر، التفكك الاجتماعي ، دار الشروق للنشر و التوزيع، عمان، ط1، 2005، صص93-94-95.
12. معن خليل العمر، علم المشكلات الاجتماعية، دار الشروق للنشر و التوزيع، عمان، ط1، 2008، ص173.
13. حسين عبد الحميد احمد رشوان، التغير الاجتماعي و المجتمع ، المكتب الجامعي الحديث ، الاسكندرية، 2008، صص125-132.
14. حسين عبد الحميد احمد رشوان، مرجع سابق، صص133-134.
15. معن خليل العمر، التغير الاجتماعي، ط1، دار الشروق للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، 2004، ص271.
16. عبد الرزاق الفارس، الفقر و توزيع الدخل في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية ، الطبعة الأولى، 2001، ص21.
17. أحمد عبد الوهاب عبد الجواد، التكافل الاجتماعي البيئي، الدار العربية للنشر والتوزيع، القاهرة، 2001، صص49.81.50.
18. محمد بومخلوف، نمط الأسرة الجزائرية ومحدداته دراسة إحصائية و تحليل نظري ، الملتقى الثالث لعلم الاجتماع ، 2004 ، صص1-4.
19. حسين تومي : واقع الطلاق في ولايات الوطن ، الملتقى الثالث لعلم الاجتماع ، جامعة الجزائر ، 2004،
20. محمد بومخلوف، التحضر، دار الامة، الجزائر ، 2000 ، ص28.
21. السرقة عند الأحداث، دراسة تحليلية إحصائية، المركز القومي للبحوث والدراسات الاجتماعية والجنائية، القاهرة، 1959، نقلا عن سيتاكوس، حجم المشكلة جنوح الأحداث، المجلة الجنائية، العدد الثاني، المجلد الثامن، القاهرة، 1965، صص200-225.